



المعهد العراقي للحوار

Iraqi Institute For Intellectual Dialogue

نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح

أ.د. عامر حسن فياض

مجلة حوار الفكر

العدد: 17

سنة الاصدار: 2011

استخدام مصطلح الحكم الصالح (Good – governess) منذ أكثر من عقد من الزمن تقريباً من قبل الأمم المتحدة ومؤسساتها لتقويم ممارسة السلطة السياسية في إدارة الشأن العام للمجتمع باتجاه التطوير والتنمية والتقدم . وقد عرف بأنه " ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد وقدرات المجتمع وتقديم الخدمات للمواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم " .

وهذا يعني ان الحكم الصالح يعرف بدلالة (الحكم الديمقراطي الفعال) الذي يعتمد حسب البنك الدولي على مجموعة معايير أبرزها (التمثيل – المشاركة - المنافسة – الشفافية – المساءلة والمحاسبة) . او ربما معايير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المتمثلة بـ(المشاركة – حكم القانون – الشفافية – حسن الاستجابة – المساواة – التوافق – الفعالية – المحاسبة – الرؤيا الإستراتيجية) .

وتعتمد الأبعاد الفكرية السياسية لبناء الحكم الصالح على التجسير المتفاعل لثلاثية (المواطن – المجتمع المدني – سلطة دستورية مدنية) وهذا التجسير المتفاعل هو القابلة المأذونة لحكم صالح يقوم على أساس الشرعية الديمقراطية . والأخيرة (الشرعية الديمقراطية) تستند الى عنصرين هما :- عنصر (الرضا والقبول) بالانتخاب وعنصر (المنجز) المتحقق من خلال التقدم في مسارين وهما مسار ضمان وتنظيم ومأسسة الحقوق والحريات لتمكين ممارستها . ومسار تحقيق العدالة الاجتماعية بتجاوز آفات الفقر والبطالة والفساد . عليه فان خارطة التفكير السليم لبناء الحكم الصالح تفترض ما يفيد بان (لا بناء لحكم صالح بدون الشرعية الديمقراطية) .

اما بصدد اللاعبين الاساسيين في فريق بناء الحكم الصالح القائم على الشرعية الديمقراطية فأنهم يتمثلون بـ:- الفرد المتحول الى مواطن – الجماعات المتحولة الى مؤسسات مجتمع مدني - السلطة المتحولة من سلطة كيان سياسي الى سلطة دولة دستورية مدنية .

فكيف ننتقل بالأفراد في العراق من رعايا الى مواطنين ؟ وكيف ننتقل بالجماعات التقليدية المتنوعة قومياً ومذهبياً واجتماعياً الى مؤسسات مجتمع مدني متنوعة مهنياً وسياسياً ؟ وكيف ننتقل بالسلطة في العراق من سلطة كيان سياسي الى سلطة دولة دستورية مدنية ؟

هنا نحتاج الى كفاءات تحتضن مجموعة آليات وسياسات وإجراءات وتلك الكفاءات تتلخص بما يأتي:-

- أ- الكيفية السياسية وصولاً الى مرحلة التحول الديمقراطي عبر مواصلة التعامل بالآليات الديمقراطية (الالتزام بالدستور – الانتخابات – التعددية السياسية بشقيها (التعددية الحزبية وتعددية الرأي) – استقلال القضاء – التداول السلمي للسلطة – ضمان الحقوق والحريات بالدستور وتنظيمها بالقوانين وتمكين ممارستها بالمؤسسات).
- ب- الكيفية الاقتصادية وصولاً الى تحقيق العدالة الاجتماعية بالاقتصاد المتوازن والمستقر وبالتنمية المستدامة التي تناهض الفقر والبطالة والفساد .
- ج- الكيفية الاجتماعية وصولاً الى التوازنات الاجتماعية بتسوية التعارضات الاجتماعية من خلال نمو وتنمية الفئات الوسطى الواسعة والمستنيرة والميسورة .
- د- الكيفية الثقافية وصولاً الى سيادة ثقافة المساهمة على حساب ثقافة الخضوع والثقافة التقليدية عبر آليات تعزيز النزعات الفردية والعقلانية والعلمانية ..
- وهكذا اذا حددنا الكيفيات ووصلنا الى الفريق الثلاثي الباني للحكم الصالح (المواطن والمجتمع المدني وسلطة الدولة الدستورية المدنية) عندها سنغادر أداءات الحكم غير المستقرة (أداء الحكومات الملكية في العراق) والمنفعلة (أداء الحكم الجمهوري القاسي) والضعيفة (أداء الحكم الجمهوري العارفي) والمركزية القاسية الفاسدة (أداء الحكم البكري – الصدامي) والمضطربة المخيبة للأمال (أداء حكومات ما بعد 2003) .